دور المقاولاتية في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة
ـ إشارة إلى هيئات الدعم والمرافقة في الجزائر ـ

The role of entrepreneurship in the creation and financing of micro enterprises Reference to the "support and coaching agencies in Algeria"

تاريخ الاستقبال :07 **أكتوبر** 2018 **تاريخ القبول**: 22 **نوفمبر** 2018 **تاريخ النشر**: 20 **جانفي** 2019

د. محمد صلاح * **أستاذ محاضر "أ"، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة**
د.يونس قرواط* **أستاذ محاضر "ب"، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة**
ط.د. حنان زلاقي، طالبة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ملخص:

من خلال دراستنا المعنونة بـ " دور المقاولاتية في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة - إشارة إلى هيئات الدعم والمرافقة في الجزائر -" نحاول التطرق إلى احد المواضيع الهامة في التمويل ويتعلق الأمر تنظيم العملية في المؤسسات المصغرة، حيث تعتبر هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المفاهيم الجديدة في علوم التسيير، فلقد أوضحت التجارب العالمية مدى قدرة هيئات دعم المقاولاتية على تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها دعم حركة إنشاء المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات حسب متطلبات التنمية المحلية لكل منطقة. نحاول في هذه الورقة العلمية تسليط الضوء على أهم المفاهيم النظرية للمرافقة المقاولاتية وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الإشارة واقع التجربة الجزائرية – ولاية المسيلة نموذجا-في هذا المجال.

الكلمات المفاتيح: هيئات الدعم والمرافقة، المقاولاتية، إنشاء المؤسسات، التنمية الاقتصادية.

Résumé :

Les dispositifs d'aide et d'accompagnement entrepreneurial ce concéder comme un des nouvelles notions aux sciences de gestion, les expériences mondiale sont éclairé la capacité des ces dispositifs a encouragé le développement économique a partir de son rôle d'aide à la création d'entreprises à toutes les activités, pour faire un développement économique locale.

Ce papier scientifique fait la lumière sur les notions théorique importances de l'accompagnement entrepreneurial et les structures d'aides des PME, avec une petite évaluation à l'expérience algérienne.

Mots-Clés : *Les dispositifs d'aide et d'accompagnement, entrepreneuriat, création d'entreprises, le développement économique.*

* slahmohamed83@gmail.com
* younes_09@yahoo.fr

مقدمة:

شهدت الجزائر عدة أزمات منذ الاستقلال إلى غاية التسعينات، بدءا بانفجار أزمة الديون سنة 1982، انخفاض سعر البترول سنة 1982 ، الانعكاسات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، واعتبار قطاع المحروقات المورد الوحيد لتمويل التنمية رغم تنوع الثروات.في ظل هذه الظروف وتزامنا مع إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة باشرت الجزائر التكيف مع مختلف هذه المتغيرات من خلال مجموعة من الإصلاحات مست العديد من القطاعات أهمها القطاع المؤسساتي الذي كان يعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات كبيرة الحجم، وبالتالي إعادة هيكلته، وفتح المجال أمام مبادرة القطاع الخاص الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثل الرئيسي له، لما لها من قدرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي، لكن هذه المؤسسات تواجهها الكثير من المشكلات، منها التسويقية، المالية والإدارية، التي تهدد بقاء الكثير منها، الأمر الذي استدعى إقامة العديد من شبكات الدعم التي تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسة ولا سيما في المراحل الأولى من بداية نشاطها التي تعتبر الأصعب بالنسبة لها.

الإشكالية:

من أجل ترقية وتطوير النظام المقاولاتي، قامت الجزائر بتطبيق جملة من الإصلاحات واستحداث مجموعة من الآليات المتخصصة في المرافقة المقاولاتية بهدف تهيئة الأرضية الملائمة لنشاط المقاولين ومؤسساتهم المصغرة مما يساهم في توسع النسيج المؤسساتي وانخفاض معدلات البطالة، ومن هذا المنطلق يتم طرح الإشكالية التالية: **"ما هو دور المقاولاتية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر؟"**

وللإجابة عل التساؤل المطروح تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور :

I- **المرجعية النظرية لعملية المرافقة.**

II- **دور المرافقة المقاولاتية في تنفيذ المشروع.**

III- **تقييم تجربة دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر.**

IV- **تقييم الواقع الجزائري في مجال المرافقة.**

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى التطرق إلى مفهوم المرافقة المقاولية وبيان أهميتها وواقعها الحالي في الجزائري، والمستلزمات الضرورية لتأهيلها وتطويرها من أجل ضمان استمرارها وعدم زوالها، وبالتالي تحقق ريادتها وتقلل من الآثار السلبية للعولمة على الاقتصاد الجزائري من جهة وسياسة التشغيل في الجزائر من جهة أخرى.

فرضيات البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسية هي:

- للمرافقة المقاولية دور كبير في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر.

أهمية البحث: تأتي أهمية هذا البحث في التركيز على أهم المشاكل التي تقف حائلا في وجه تقدم هذا القطاع الهام حتى يصبح قطاعا فعالا، إذ لابد للمؤسسات المصغرة، أن تجد الدعم والمساندة ومنها المرافقة المقاولاتية التي تجعلها قادرة على التنافس داخل الحدود، وإن رغبة واهتمام الجهات المعنية بهذا القطاع في الجزائر لقي استجابة لكنها تبقى غير كافية لرفع مستوى أداءها لتصبح بشكل أكثر انسجاما لتحقق الأهداف المرسومة لها في ظل العولمة.

I- المرجعية النظرية لعملية المرافقة.

يعتبر مفهوم مرافقة المؤسسات الصغيرة الناشئة من أهم الآليات الجديدة المبتكرة لترقية المؤسسات الصغيرة، بما يترتب عنها من خلق مناصب شغل جديدة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

I-1- أهمية وأهداف المرافقة في إنشاء المؤسسات الصغيرة:

قبل التطرق إلى الأهداف التي جاءت من أجلها المرافقة، هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل المؤسسات الصغيرة في حاجة إلى مرافقة خاصة خلال المرحلة الأولى من إنشائها، ولعل من أهم هذه الأسباب هي تعقد مسيرة إنشاء المؤسسة التي تنتج من عدة جوانب، تتمثل أهمها في ما يلي:[1]

- التعقد الفني: لا يمتلك أي مشروع في بداية إنشاءه الكثير من الخبرة والكفاءة التسييرية الكافية، وبالتالي على منشئ المشروع الجديد التحكم في عنصرين أساسيين هما: المعرفة الفنية الجيدة بالمشروع، والروح المقاولاتية العالية.
- تعقد المحيط الخارجي: تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغير وعدم الثبات، وبالكثير من التعقيدات، وهذا يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بالتغيرات البيئية بهدف الاستعداد للظروف الطارئة وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل.
- التعقد الإداري: غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ إجراءات إنشاء المشروع، والمتعلقة بمختلف معاملات تسجيل المشروع وكذا المعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات ومصالح العمل والضمان الاجتماعي وغيرها.
- هشاشة وضعف المؤسسات حديثة النشأة: هناك مجموعة من المشاكل الفنية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة عامة، خاصة في مراحل نشأتها الأولى، والتي تعقد بشكل كبير عملية نموها[2]

I-2 مفهوم المرافقة المقاولاتية :

انطلاقا من الأهمية والأهداف التي جاءت من أجلها يمكن إيجاد عدة تعريفات للمرافقة أبرزها المتخصصون في هذا المجال، نذكر فيما يلي البعض منها:

"المرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به"[3].

وتعرف المرافقة أيضا "بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط start-up period ، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة"[4].

فالمرافقة "هي إجراء يشمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبالتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة، إنها تهدف إلى مرافقة شخص (أو فريق) مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للاستمرار"[5].

المقصود باستقلالية المنشئ لا يعني استقلالية المشروع الصغير، وإنما حصول المقاول من هذه الهيئات على ما يكفي من المعارف من أجل اتخاذ قرارات مستقلة في إدارة المشروع، فهدف الاستقلالية هو إعطاء الثقة للمقاول الصغير في اتخاذ قرارات إستراتيجية داخليا لا خارجيا[6]

وحسب (bruyat 2000) فإن"المرافقة تشمل خدمات التحسيس، الاستقبال، الإعلام، النصح، التكوين، الدعم اللوجيستيكي، التمويل، الإنشاء والمتابعة "للمؤسسات الجديدة[7].

ويقول(Olivier CULLIERE) أن نشاط هيئات الدعم والمرافقة يقوم على التقريب بين مجموع الفاعلين في عملية أنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة من الهيئات القانونية، المنظمات الاستشارية، الجماعات المحلية، الوكالات العامة والخاصة، الجمعيات المهنية، المجالس المختلفة، البنوك، مؤسسات التأمين، الضرائب، مؤسسات رأس مال المخاطرة...وغيرها[8].

تعتبر المرافقة المقاولاتية مهنة قائمة بذاتها تضم مجموعة من التقنيات الخاصة التي تأخذ بعدا ثقافيا، وهي تعتبر أكثر من ضرورة بالنسبة للمجتمعات التي تفتقر للروح المقاولاتية[9].

وإجمالا فالمرافقة هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات.

I-3- مفهوم المؤسسات المصغرة.

أثار تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة كثيرا من الجدل بين الأوساط الاقتصادية الدولية والمحلية رغم وجود المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وانتشارها في دول العالم النامي والمتقدم كافة على حد سواء، ولعل الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية، يمكن حصرها في الأسباب التالية:

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي؛
- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي وفروعه؛
- اختلاف العوامل التقنية والعوامل السياسية.

أما في الجزائر فيتلخص تعريف المؤسسات المصغرة في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي اعتمدت فيه الجزائر على معايير: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي، الحصيلة السنوية على النحو التالي:[10]

المؤسسة الصغيرة : تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل ما بين 10 و49 عاملا ، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دج، كما يلي:

الجدول رقم (01): معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي مليون دج	الحصيلة السنوية مليون دج
المؤسسة المصغرة	1- 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10- 49	200	100

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 1-18 المؤرخ في 12-12-2001).

II- دور المرافقة المقاولية في تنفيذ المشروع.

لكي يستفيد الشاب المقاول من المزايا الممنوحة للإنشاء مؤسسة مصغرة ينبغي أن تتراوح سنه ما بين 19 و50 سنة، كما ينبغي أن تكون المقاول ذو شهادة أو خبرة وكفاءة مهنية، وان يقدم نسبة من المبلغ الإجمالي بالاستثمار في

شكل مساهمة شخصية، ويشترط أيضا أن لا يكون شاغلا لوظيفة مأجورة عند إيداع الملف، ويمكن تلخيص مراحل إنشاء المؤسسة المصغرة في إطار هذا الجهاز كما يلي:

شكل رقم (01): مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة في اطر جهاز المرافقة

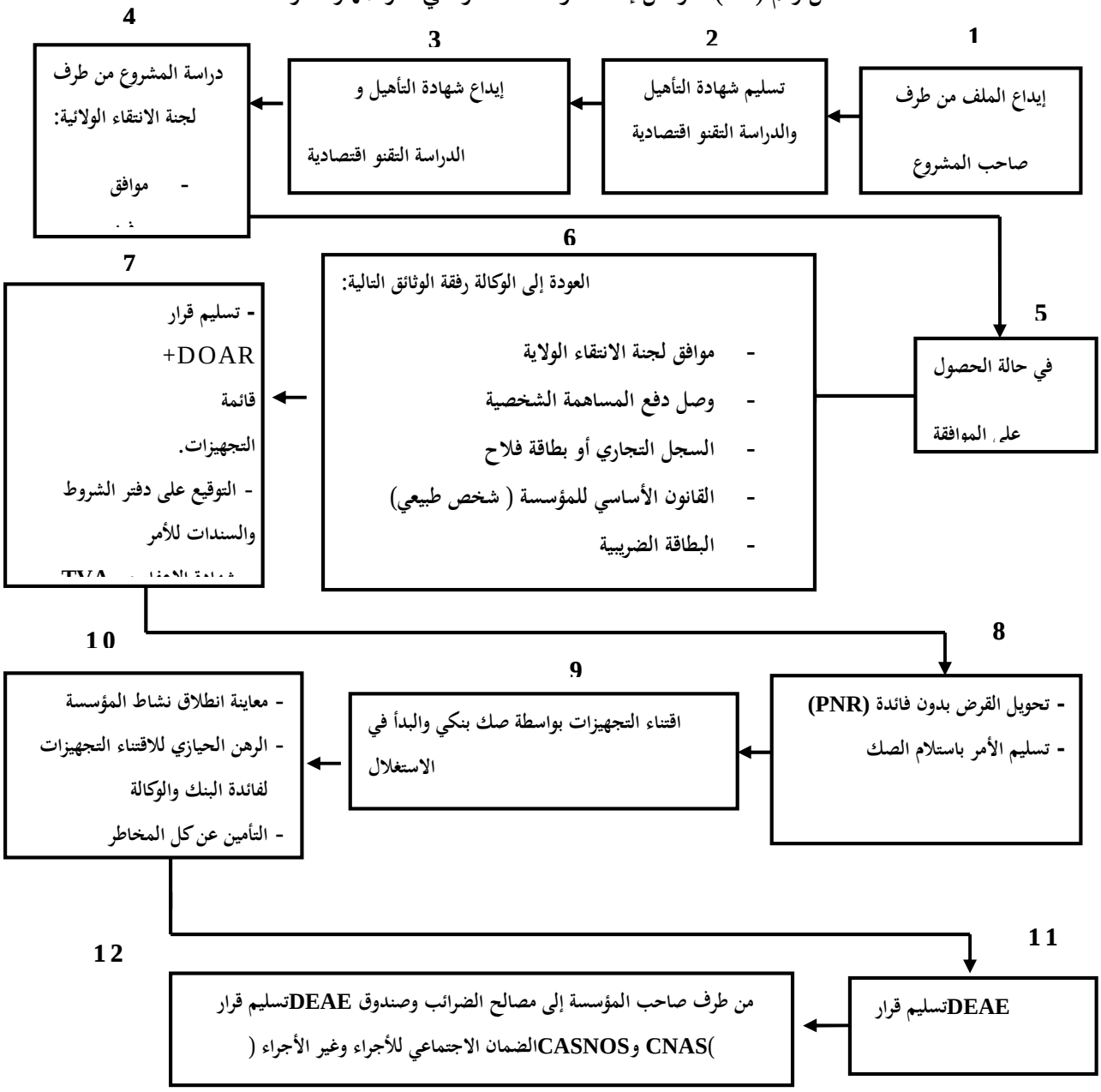

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسة الميدانية في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

فمن أجل إنشاء مؤسسة مصغرة يجب أن يمر صاحب الفكرة بعدة مراحل أساسية والتي تلازمه فيها الوكالة حتى يتمكن من التجسيد الفعلي مشروعه.

قبل إيداع الملف من طرف صاحب الفكرة، وعند التحاقه بالوكالة يمر بمرحلة أولية تتمثل في مرحلة ما قبل الاستقبال، وهي عبارة عن اجتماع يضم فريق من المستشمرين المحتملين، والذين يتراوح عددهم بين ستة (6) إلى خمسة عشر فردا (15) والمكلف بالدراسات، وفي هذه المرحلة تعطى معلومات عامة حول جهز الوكالة ومختلف الإعانات الممنوحة، لتترك فيما بعد كامل الحرية لحاملي الأفكار للتحدث عن أفكار مشاريعهم، وتنتهي هذه المرحلة بانتقال المقاول

إلى مرحلة المقابلة الشخصية، ويتم فيها التحدث مطولا بينه وبين احد المكلفين بالدراسات عن فكرة المشروع، وعن كيفية تشكيل الملف.[11]

شكل رقم (02): مراحل المرافقة المقاولتية للإنشاء مؤسسة مصغرة

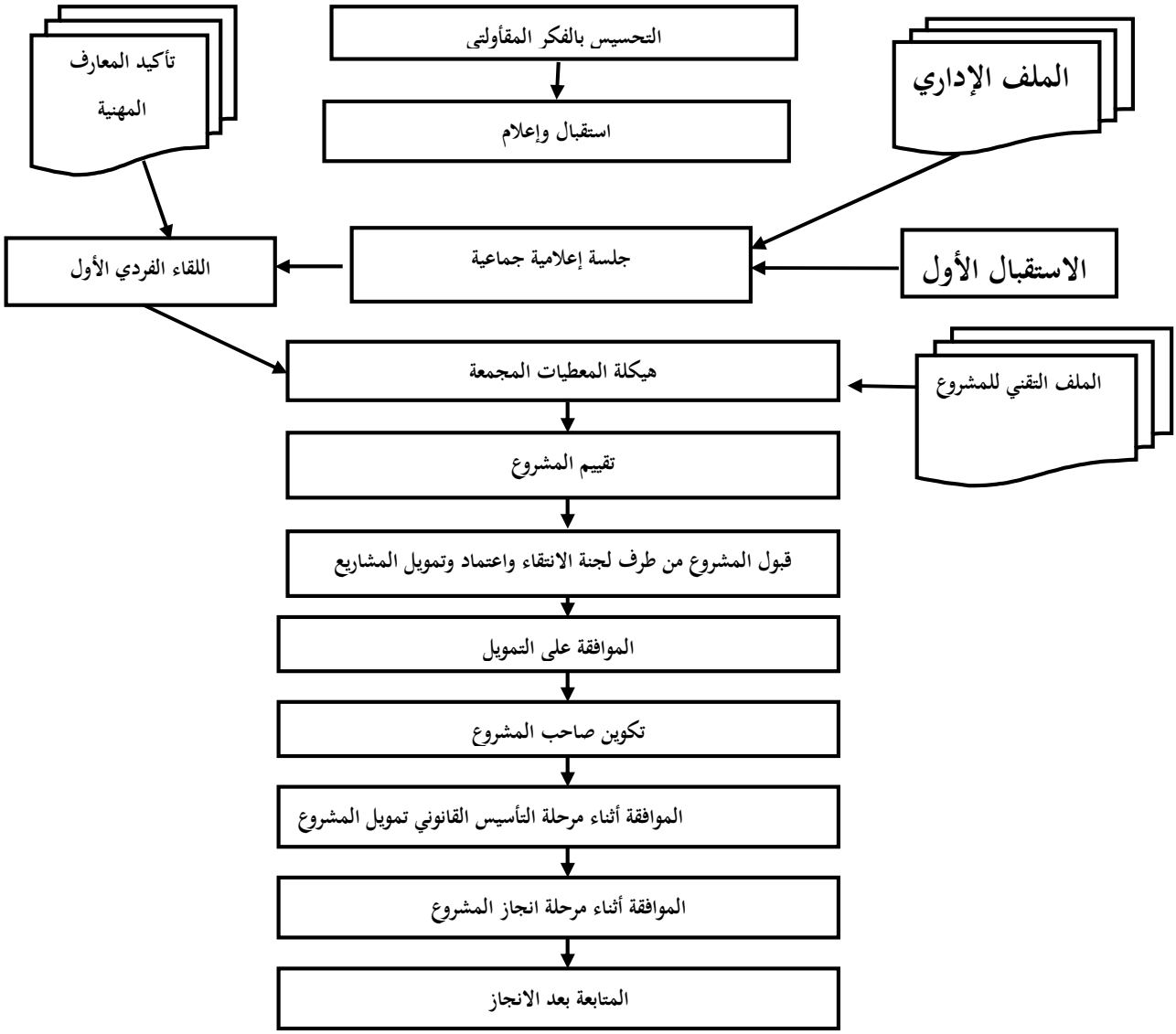

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب http://www.ansej.org.dz.

إن المرحلة الفاصلة بين التحضير للمشروع والبداية في تنفيذ هي مرحلة انطلاق النشاط والدخول في مرحلة الاستغلال والتي يتم خلالها البداية في الإنتاج وتسويق البضاعة أو الخدمات، وبهذا المفهوم فان تدخل في اختصاص الوكالة عن طريق أسلوب المرافقة يعتبر ضروري جدا للأي مشروع مقاولتي وذلك عن طريق: التشجيع والمراقبة، المتابعة والتقييم وضمان مخاطر فشل المشروع.

- **مرحلة التجسيد:** في هذه المرحلة يمنح للمقاول نوعين من الدعم، والأمر يتعلق بدعم مالي واخرج بائي وشبه جبائي.

جدول رقم (02) المستوى الأول للتمويل الثلاثي تبعا لتعديلات 2011

قرض بدون فائدة (إعانة الوكالة)	المساهم الشخصية للمقأول	القرض البنكي
%29	%1	70%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المستوى الثاني: قيمة الاستثمار يتراوح بين5.000.000 دج و10000000 دج

جدول رقم (03): المستوى الثاني للتمويل الثنائي تبعا لتعديلات 2011

قرض بدون فائدة (إعانة الوكالة)	المساهم الشخصية للمقأول		القرض البنكي	
	مناطق خاصة	المناطق الأخرى	مناطق خاصة	المناطق الأخرى
%28	%1	%2	71%	70%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ونلاحظ مما سبق أن إجمالي نسبة المساهم الشخصية والقرض بدون فائدة (والذي يمكن اعتباره أيضا كمساهمة خاصة باعتباره يمنح دون فوائد) تصل في اغلب الحالات إلى حد إلى 30%، ومن المعرف انه حتى يكون المشروع متوازنا ينبغي أن تصل المساهم الخاصة على الأقل إلى هذه النسبة، وبالتالي تكون الوكالة قد ضمنت نسبيا التوازن المالي للمشروع

كما نلاحظ أيضا ان مستويات الهيكل المالي الذي جاءت علة اثر تعديلات 2011، جاءت أساسا لترفع من قيمة الاستثمار وأيضا لتخفيض نسبة المساهمة الشخصية نظرا للحاجات التي لوحظت خلال تمويل المشاريع والتي تشكل احد أهم العقبات للمقاولين، وبالتالي تخفيف العبء على الشباب المستثمرين .

ومن أجل الحصول على التمويل يتجه المستثمر رفقة شهادة التأهيل والدراسة التقنو-اقتصادية ووثائق أخرى (عقد إيجار المحل، شهادة التأمين...) إلى **لجنة انتقاء**، وبعد يتم تقييمه تقنيا والموافقة عليه من طرف **اعتماد وتمويل المشاريع قصد تمويل مشروعك**، بعد قبول المشروع والموافقة على تمويله، تكون البنوك مجبرة على تمويل هذا المشروع وهذا ما يلاحظ اختلافه عن الإجراءات السابقة والتي كان الشاب المقاول يصدم مع الإجراءات البيروقراطية التي تمارسها مختلف البنوك والمؤسسات المالية قصد تمويل المشروع.

جدول رقم (04): نسب تخفيض الفوائد على القروض البنكية تبعا لتعديلات 2011

القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
قطاعات ذات الأولوية	95%	80%
القطاعات الأخرى	80%	60%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يقصد بالقطاعات ذات الأولوية قطاع الزراعة والصيد البحري، أما المناطق الخاصة فتتمثل في تلك المناطق التي حددها المرسوم التنفيذي رقم 89- 09 المؤرخ في 07 فيفري 1989، والذي حدد قائمة تشمل البلديات الواجب ترقيتها، ويتم مراجعتها بشكل دوري تبعا للأهداف المحددة في مخطط التنمية.

ومن اجل الحصول على القرض بدون فائدة من الوكالة يتجه المستثمر إلى الوكالة نفسها رفقة شهادة التأهيل والدراسة تقنو-اقتصادية ووثائق أخرى لينتظر فيما بعد الحصول على الموافقة على التمويل أو رفضه

الإعانات الجبائية والشبه الجبائية: بعد الحصول على الموافقة لجنة الاتقاء الولاية على منح القرض، يأخذ المستثمر تلك الموافقة إلى الوكالة رفقة الوثائق التالية:[12]

- الموافقة البنكية؛
- وصل دفع التمويل (المساهمة) الشخصية الذي يمثل مساهمة المستثمر؛
- السجل التجاري أو اعتماد أو بطاقة الفلاح (حسب النشاط) ، والذي تبلغ حقوق طابعه 4000 دج؛
- القانون الأساسي للمؤسسة المصغرة عندما يتعلق الأمر بالشخص المعنوي؛
- الوضعية أو البطاقة الضريبية؛
- وصل الانخراط في صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القرض.

شكل رقم (03): جهاز المراقبة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

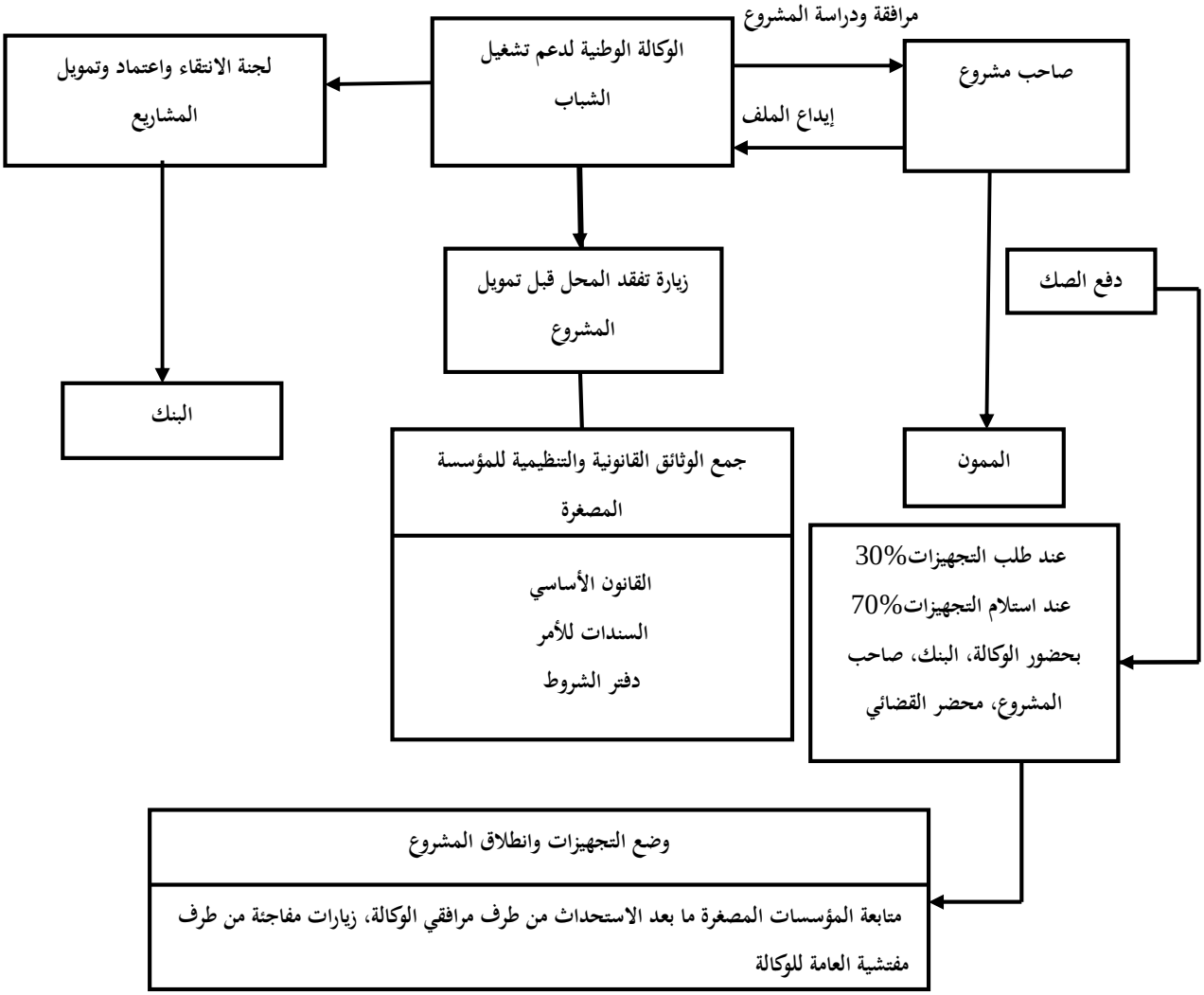

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسة الميدانية في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- **مرحلة الاستغلال:**

تبدأ هذه المرحلة من خلال رجوع المقاول إلى الوكالة وتسليم الفواتير النهائية، ومستندات التجهيزات المقتناة من طرف المؤسسة المصغرة لفائدة البنك والوكالة ن والتأمين الفعلي عن كل المخاطر، ويستلم بذلك المقاول كل الامتيازات الخاصة بمرحلة الاستغلال (DOAE) بعد إجراء محضر المعاينة من طرف أعوان الوكالة، وتشمل هذه الامتيازات ما يلي:

- الإعفاء الكي من الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني على مدى خمس (5) سنوات بالنسبة للمستثمر .
- الاستفادة من المعدل المخفض ل7% للاشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة للأجراء المؤسسة المصغرة؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافة البنايات؛

ثم تنطلق المؤسسة في مباشرة نشاطها، مع قيام الوكالة بالمتابعة المستمرة لها.

- **مرحلة التوسع:**

يتمثل استثمار التوسيع في الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة التي تتم بدعم من طرف جهاز الوكالة، بعد مرحلة استيفاء مرحلة استغلال استثمار الإنشاء، وأضيفت هذه المرحلة حسب تعديلات 10 سبتمبر 2003، أما مراحل استثمار التوسيع ودراسة الملف، فهي لا تختلف كثيرا عن مراحل إنشاء المؤسسة، إلا فيما يخص مكونات الملف الإداري، والذي يشمل:

- طلب خطي للاستفادة من الامتيازات؛
- فاتورة شكلية للعتاد المعني معفية من الرسوم؛
- فاتورة شكلية للتأمين عن المخاطر؛
- شهادة تسديد70% من القرض البنكي في حالة كون المستثمر استفاد من تمويل ثلاثي في مرحلة الإنشاء؛
- شهادة تسديد70% من القرض الوكالة في حالة تمويل استثمار الإنشاء تمويلا ثنائيا؛
- أصول وخصوم وجدول حسابات النتائج الخاصة بالثلاثة ميزانيات الأخيرة بالنسبة للمناطق العادية، وستة ميزانيات بالنسبة للمناطق الخاصة مصادق عليها من طرف مصالح الضرائب.

III- تقييم تجربة دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر:

أمام توسع حجم المؤسسات المصغرة بالاقتصاد الجزائري، كان على الحكومة الجزائرية العمل على توفير مصادر التمويل لهذه المؤسسات يضمن لها البقاء والتوسع. وذلك من خلال برامج تشغيل الشباب.

III-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (*ANSEJ*):

في إطار تشجيع الاستثمارات المحلية قامت الحكومة بإنشاء جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الذي يسعى إلى ترقية الاستثمار والتشغيل في مختلف القطاعات.

III-1-1- التعريف بميدان الدراسة –الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (*ANSEJ*):

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (*ANSEJ*)، استنادا إلى نص المرسوم الرئاسي رقم: 234/96 المؤرخ في 02 جويلية 1996م المتعلق بدعم تشغيل الشباب، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم: 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996م المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تعرف على:

"أنها مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة".[13]

ويقوم جهاز دعم تشغيل الشباب *ANSEJ* على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في:[14]

1-إدماج مشاريع الشباب المستثمر في آليات السوق؛

2-ضمان التمويل الأنسب حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الأخطار واتخاذ الآراء لتمويل المشاريع؛

3-إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة.

III-1-2- حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لدعم الشباب(*ANSEJ*) 2016م:

الجدول رقم (05): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2005-2016م):

القطاعات	الصناعة		البناء والأشغال		الفلاحة		الخدمات		الحرف	
السنوات	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
2005	28	5.53	12	4.86	21	3.37	90	2.65	37	8.3
2006	17	3.36	03	1.22	06	0.7	52	1.53	43	9.64
2007	13	2.57	04	1.62	05	0.8	42	1.25	19	4.27
2008	25	3.55	10	4.05	13	2.08	78	2.3	39	8.74
2009	33	6.51	19	7.7	17	2.72	216	6.6	62	13.90
2010	34	6.7	17	6.9	17	2.72	299	8.83	34	7.63
2011	34	6.7	37	14.98	30	4.82	588	17.37	30	6.73
2012	76	14.99	50	20.25	49	7.87	1147	33.89	38	8.52
2013	95	18.73	30	12.15	74	11.87	382	11.28	42	9.41
2014	69	13.60	34	13.76	174	27.93	307	9.06	58	11.65
2015	72	14.20	22	8.9	160	25.7	149	4.4	40	8.96
2016	10	1.98	12	4.8	57	9.14	38	1.12	00	00
المجموع	506		250		623		3388		442	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2016م.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن توزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات خلال الفترة 2005-2016م، أن القطاع المسيطر هو قطاع الخدمات بنسبة 65% بلغت ذروته سنة 2012م، ثم يليها الفلاحة بنسبة 12% والصناعة والحرف وفي الأخير قطاع البناء والأشغال العمومية.

ويفسر استحواذ قطاع الخدمات على باقي القطاعات بتوجيه أصحاب المشاريع الممولة لهذا القطاع نظرا لاحتوائه على مختلف الأنشطة التي تحتاج إلى جهد ومخاطرة أكثر وتوجهه إلى أنشطة ذات عائد سريع كالنقل ووكالات كراء

السيارات والدليل على ذلك تراجع قطاع الخدمات سنة 2013م بعد تجميد الوكالة للأنشطة المرتبطة بالنقل ووكالات السيارات على حد أن تجاوزه القطاع الفلاحي سنة 2015م كما هو مبين أعلاه.

III-2- مفهوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ($ANGEM$):

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ($ANGEM$) إحدى أدوات الحكومة لتمويل المؤسسات المصغرة، وذلك من خلال الامتيازات التي تمنحها للمستفيدين بالتنسيق مع البنوك والمقاولين وكل الفاعلين على المستويين المحلي والوطني.

III-2-1- تعريف بميدان الدراسة –الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ($ANGEM$).

اعتمدت الجزائر القرض المصغر كأداة لمحاربة الفقر منذ عام 1999م، إلا أنه لم يعرف النجاح الذي كانت تتوقعه السلطات العمومية، لهذا استوجب إنشاء هيئة أخرى لمنح القروض المصغرة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية.

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002م حول موضوع: "تجربة القرض المصغر في الجزائر والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004م المعدل.

حيث تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش، وقد جاءت لمعالجة شتى النقائص التي تم تشخيصها وتلبية المتطلبات التالية:[15]

-منح قروض بطريقة لا مركزية؛

-تكييف الإجراءات مع طرق تطبيق الشروط الموضوعية للفئات المحرومة؛

-سيولة آليات الموافقة والمنح الفعلي للقروض من أجل تفعيل الدعم ومساهمة الفئات المحرومة؛

-استدامة النظام عن طريق إنشاء قواعد عملية كافية.

III-2-2- حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2015م:

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الأداة المحورية التي ترتكز عليها سياسة خلق مناصب الشغل المستدامة، ويعد الجهاز اليوم الأكثر جلبا للقدرات الإبداعية الشبابية لقد استمرت المجهودات المبذولة منذ بداية إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبداية الاستثمارات والقروض الممنوحة من طرفها في توسيع وخلق قطاعات استثمارات جديدة في ولاية المسيلة وهي مبينة في الجدول الآتي:

جدول (06): توزيع نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2015م:

نوع التمويل/جنس	التمويل الثنائي وكالة-مقاول		التمويل الثلاثي الوكالة-مقاول-بنك		المجموع		المجموع
قطاع النشاط	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	حسب القطاع
الزراعة	146	20	-	-	146	20	166
الصناعة	62	751	04	02	66	753	819
الصناعة التقليدية	06	02	-	-	06	02	08
البناء والأشغال العمومية	241	05	09	01	250	06	256
الخدمات	84	62	05	03	89	65	154
خدمات أخرى	06	08	-	-	06	08	14
المجموع	545	848	18	06	563	854	1417
المجموع الكلي	1393		24		1417		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض 2015م.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوكالة الوطنية تمكنت سنة 2015م من تمويل 1417 مشروعا مصغرا في مختلف المجالات لفائدة طالبي القرض المصغر، وتتوزع هذه المشاريع على مختلف القطاعات منها 08 مشروع في المجال الحرفي و166 في قطاع الزراعة و154 مشروع يخص الخدمات و256 في البناء والأشغال العمومية و819 في الصناعة، وللإشارة فقد جرى تمويل 1393 ملف طريق التمويل الثنائي و24 عن طريق التمويل الثلاثي.

وفي سياق آخر فإن نسبة 60% من هذه المشاريع كانت من نصيب العنصر النسوي، وهو ما يعد مكسبا مهما للمرأة بخصوص مساهمتها في حركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فتم تحقيق أعلى نسبة تمويل في قطاع الصناعة بـ 58% بالنسبة للتمويل الثنائي.

IV- تقييم الواقع الجزائري في مجال المرافقة:

ومن خلال بعض الدراسات التي اهتمت بتقييم هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(على موسى رابح 2009)، (قوجيل محمد 2008)، توصلت هذه الدراسات إلى أن هناك نقص في فعالية هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ويهدا يعود أساسا إلى عدم وضوح أهداف هذه الهيئات، ففي الوقت الذي ترتكز عملية المرافقة المقاولاتية على ضرورة إنجاح المشاريع المنبعثة في إطار هذه الهيئات، فالدولة تهدف بالدرجة الأولى إلى محاربة البطالة وذبك بالسماح لأكبر عدد من الشباب من إنشاء مؤسسات صغيرة، وهذا ما اثر على فعالية هيئات المرافقة فهي لا تركز كثيرا على تفعيل عمليات المرافقة من أجل إنجاح هذه المشاريع الصغير.

وفي نظرة إلى أهم مميزات هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يظهر مدى مساهمتها في زيادة إنشاء وتطوير العديد المؤسسات الصغيرة، إلا أن أثرها على التنمية الاقتصادية يبقى غير ظاهر، وذلك للأسباب التالية :

1. التركيز على تقديم الخدمات المالية (التمويل، ضمان القروض، الامتيازات الجبائية،...وغيرها)، وبالرغم من ذلك فهي لا تؤثر بقوة على البنوك في منح القروض للشباب، حيث لا تزال عمليات التمويل تخضع لنفس الآليات البيروقراطية من ضمانات ومحسوبية وغيرها؛

2. التركز على الجوانب الإدارية: حيث شبهت هذه بالإدارات العامة البيروقراطية علاقاتها مع الزبائن حاملي المشاريع لا تتعدى إعداد وتسليم الملفات، بالرغم من أن من أهدافها تسهيل الإجراءات الإدارية لحاملي المشاريع مع مختلف المؤسسات الفاعلة في ذلك .
3. مركزية صنع القرار في هذه الهيئات: وهذا يمكن أن يؤدي إلى عدم استغلال العديد من الخصائص التنموية المحلية، لأن هذه الإستراتيجية لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص التنموية لبعض المناطق؛
4. عدم القدرة على توجيه استثمارات الشباب نحو المشاريع المنتجة للثروة وضعف عمليات التحسيس، حيث نلاحظ تزايد عدد المؤسسات المصغرة في قطاع النقل وبعض النشاطات غير المنتجة للثروة على حساب القطاع الصناعي والزراعي غالبا؛
5. عدم استجابة التمويل المقدم لمتطلبات غالبية الشباب الجزائري المسلم الذين يطالبون بقروض بدون فائدة لتمويل المشاريع مما يحد من عدد المشاريع؛
6. ضعف خدمات المرافقة خلال وبعد الإنشاء التي تقدمها هذه الهيئات لأصحاب المؤسسات، مما يؤدي إلى توقف العديد من المشاريع عن النشاط.
7. عدم الاهتمام بالمرحلة الأولى (الاستقبال) لفهم ومناقشة حاملي المشاريع حول مشاريعهم وتوجيههم بالشكل الصحيح.
8. افتقاد هذه الهيئات لإفراد متخصصين في مجال المرفقة مما يحد من فعالية المجهودات التي يقوم بها هذه المؤسسات في هذا المجال.
9. إن اكبر عائق يواجه هذه الهيئات هو افتقاد غالبية حاملي المشاريع للروح والفكر المقاولاتي بمفهومه الحقيق الذي يرتكز على مزيج من الإبداع والمخاطرة الخصائص القيادية.

خـاتمة:

في نهاية هذه الورقة يمكننا القول أن التجربة الجزائرية لا زالت في بدايتها في مجال عم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن يجب تفعيل هذه الهيئات من خلال العمل على انتهاج الأساليب العلمية في عمليات الدعم والمرافقة و تفعيل القوانين السياسات المرسومة بالإضافة إلى بعض التعديلات المتعلقة بالمحيط الاستثماري، فالتنمية الاقتصادية وتنمية روح المقاولة وإنشاء المؤسسات هي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، كالثقافة، والنظام التعليمي وهيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لإنجاح هذا التوجه.

وبناءا على ذلك فهيئات المرافقة المقاولاتية ودعم إنشاء المشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن تحضي بالكثير من الاهتمام لتفعيل دورها في ترقية ديناميكية إنشاء المشاريع، وذلك من خلال:

1. التركيز على جانب الإعلام والتوجيه الذي يعتبر أول عناصر المرافقة، بهدف توجيه التنمية إلى القطاعات الأكثر أهمية.
2. وضع اتفاقيات مع مختلف الجامعات ومراكز التكوين المهني تهدف إلى تفعيل وسائل إعلام الوكالة في هذه المؤسسات.

3. العمل على تكوين أعوان هيئات المرافقة في مختلف مراحل مرافقة المؤسسات الصغيرة: الاستقبال مبادئ دراسات الجدوى وإنشاء المشاريع، الجانب الإداري وجانب التسيير المؤسسات.
4. العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المؤسسات المتدخلة في إنشاء المؤسسات والتنسيق والتكامل لتسهيل عملية إنشاء المؤسسات.
5. توجيه المشاريع الجديدة المنشأة، في مختلف الفروع حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة وحاجيات التنمية فيها.
6. توسيع المعارض الدورية الداخلية والخارجية للمساهمة في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة، وكذا إنشاء شركات أو وكالات متخصصة في التسويق لمساندة المؤسسات الصغيرة كقنوات لتوزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسات، وتشجيع التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة.
7. تفعيل دور حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في دعم المؤسسات الصغيرة وتوسيعها في كافة المناطق.
8. العمل على تقليص مدة دراسة وتمويل المشروع من خلال تقليص الإجراءات الإدارية في وتسهيل الإجراءات مع البنوك.
9. إعادة النظر في نسبة القرض الممنوح بدون فائدة وفي معدلات الفائدة الممنوحة من طرف البنوك والعمل على منح القروض بدون فوائد.
10. تشكيل لجان محلية تظم ممثلين عن مختلف الفاعلين في عملية إنشاء المؤسسات على غرار مجلس التوجيه على مستوى المديرية العامة، لزيادة التنسيق وتسهيل إجراءات الإنشاء.

- الإحالات والهوامش:

[1]- voire;- DUVERT Régis, HEKIMIAN Norbert, VALLAT David, L'appui a la création d'entreprise ou d'activité, étude pour la Direction Régionale du Travail, de l'Emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP), Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, mai,2002, p47-48.

- sylvie sammut, l'accompagnement de la petite entreprise en création; entre autonomie, improvisation et créativité, les éditions de l'ADREG, (http://www.editions-adreg.net),p14 -

[2] - سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة، دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2005،ص82.

[3] - D Régis, H Norbert, V David, Op Cit, p48.

[4] - عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي، رسمية زكي، حاضنات الأعمال(فرصة جديدة للإستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001، ص10.

[5] - Catherine leger-jarniou, quel accompagnement pour les créateurs qui ne souhaitent pas se faire s'aider? Réflexions sur une paradoxe et proposition, communication au 4eme congre pour l'académie de l'entrepreneuriat, paris, 24-25 novembre 2005.

[6] - - sylvie sammut, Op Cit, p23.

[7] - Olivier CULLIERE, DETERMINANTS INSTITUTIONNELS DE L'INTENSITE D'ACCOMPAGNEMENT A LA CREATION D'ENTREPRISE, Colloque « Accompagnement des jeunes entreprises : entre darwinisme et assistanat », centre d'étude et de recherche sur les organisations et le management (CEROM), Montpellier– 26 mai 2005 –P2.

[8] - Olivier CULLIERE, Op Cit, p2.

[9] - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المرافق، نشرة إعلامية تصدرها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كل شهرين، رقم01، أوت2007.

[10] - القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 1-18 المؤرخ في 12-12-2001).

[11] - الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ضمان المستقبل، التمويل الثاني والثلاثي، وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر،2011

[12] - معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

[13] - صغير باباس، مداخل حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المتوقع على الموقع. WWW.ONSEJ.org.dz،ن أطلع عليه يوم: 2017/12/15 على الساعة 15.00.

[14] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل، الجزائر، جوان -2002م، ص 115.

[15] - www.angem.dz تاريخ الإطلاع: 08-05-2017م على الساعة 15: 14.